ولاية طرابلس الغرب 1835 ـ 1855م
(دراسة وثائقية للأوضاع السياسية)

د. محمد عبد المجيد احبيل
قسم التاريخ/ كلية الآداب/ الجامعة الأسمرية الإسلامية

د. على أحمد الدوماني
قسم التاريخ/ كلية الآداب مسلاته/ جامعة المرقب

مقدمة :

خضعت ليبيا للحكم العثماني منذ سنة 1551م إلى سنة 1711م ثم تولت الأسرة القرمانلية الحكم إلى سنة 1835م، حيث رجعت ليبيا من جديد للحكم العثماني فيما عرف بالعهد العثماني الثاني .

وخلال المرحلة التي سبقت رجوع العهد العثماني الثاني لطرابلس وبدايته حدثت تطورات سياسية كانت السبب لرجوعه من جديد، كذلك تعرضت الولاية لجملة من الاضطرابات السياسية تمثلت في وقوع أحداث تمرد (إن صح القول) واصطف الأهالي في الولاية في أحيان كثيرة ضدهم وأحياناً ساندوهم .

وقد اتسمت هذه الفترة بأنها فترة عدم استقرار، وكان هذا منسحباً على الولايات العربية التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، وكان سبباً في الإصلاحات العثمانية التي بدأت منذ العام 1835م وما بعدها. لكن هذه الإصلاحات اصطدمت بالواقع المحلي للولايات العربية وكذلك الأطماع الأوروبية، وكان على الدولة العثمانية مواجهة هذه الظروف ومحاولة خلق نوع من الملائمة بين الزعامات والأعيان في الولايات وعدم السماح باستقطابهم من قبل الدولة الأوروبية وضمان ولائهم لها .

مشكلة البحث :ـ

يتعرض البحث إلى تلك الظروف التي صاحبت نهاية الحكم القرمانلي في إيالة طرابلس وعودة الحكم العثماني الثاني، وكيف مرت هذه الفترة ، وما هي ردود الأفعال المحلية ، ثم جهود الولاة العثمانيين التي قاموا بها للتعامل مع هذه الظروف.

حدود البحث :ـ

يبدأ البحث زمنياً من سنة 1835م وهو تاريخ بداية حكم مصطفى نجيب باشا والياً على ولاية طرابلس الغرب، وينتهي بفترة حكم مصطفى نوري باشا وهو تاسع الولاة العثمانيين الذين حكموها بأمر من السلطان العثماني في سنة 1855م، أما الحدود الجغرافية فهي ولاية طرابلس الغرب المساحة الجغرافية التي ضمت في تلك الفترة برقة وفزان.

أهداف البحث :ـ

يهدف البحث إلى التعرف على سلسلة الأحداث التي أعقبت الحضور العثماني الثاني إلى الولاية، وكذلك التعرف على تلك الإصلاحات التي أدخلها الولاة العثمانيون عليها، وكيف تم التعامل مع سكانها، وهل واجه الولاة اضطرابات أو مشاكل بعد رجوعها لحكم الدولة العثمانية.

أهمية البحث :ـ

تكمن أهميته في كونه دراسة وثائقية استُقيت معلوماته وبياناته من أرشيف الوثائق الأجنبية ووثائق العهد القرمانلي والعثماني في الأرشيف الوطني بالمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، وهذه المعلومات الوثائقية تعطي صورة شبه واقعية لما كان يجري في تلك السنوات، تقرّب الصورة لمعرفة كيف أمكن للعثمانيين الرجوع والسيطرة مرة ثانية على ولاية طرابلس الغرب .

منهج البحث :ـ

يعتمد البحث المنهج السردي التاريخي في سرد المعلومات والأحداث التي تتعلق به، كذلك الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل الوثائق المتعلقة به ومحاولة استقرائها واستخراج مكامنها والأحداث التي حصلت، وتحليل بعض البيانات والأرقام التي تضمنتها.

الدراسات السابقة :ـ

هناك عديد الدراسات التي اهتمت بهذه الفترة وقدمت صورة تقريبية لما كانت عليه الأحداث السياسية في الفترة الانتقالية بين العهد القرمانلي والعهد العثماني الثاني، منها على سبيل المثال لا الحصر، كتاب نيكولاي إيليتش بروشين تاريخ ليبيا الحديث، منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، وقد وردت فيه جملة من المعلومات المهمة حول هذه الفترة، كذلك كتاب كوستانزيوبرنيا طرابلس من 1510-1850م تعريب خليفة التليسي، وهو مصدر مباشر لكل ما يتعلق بهذه الفترة من ناحية الأوضاع السياسية، ويعد هذان المصدران من الأهمية بمكان كونهما أوضحاً كثيراً من الجوانب المتعلقة بهذه الفترة خاصة السياسية منها، وأضافا جملة من المعلومات المهمة حول فترة الدراسة كانت لوقت قريب في حكم المجهول ويعدان إضافة مهمة لهذه الفترة التي تميزت بقلة المعلومات نظراً لاختفاء بعض المصادر ولبعد الفترة الزمنية عن وقتنا الحاضر.

تمهيد :ـ

تنازل يوسف باشا القرمانلي على حكم الولاية لابنه على باشا وبدأت فترة حكم على باشا القرمانلي والتي لم تدم سوى ثلاث سنوات 1832-1835م[1]، لكن تولية على باشا القرمانلي لم تلق تأييداً كاملاً في كافة أقاليم الإيالة واختلفت الآراء بين مؤيد ورافض لتوليته الحكم، أما في الخارج فقد بادر على باشا (... في نفس الوقت بإبلاغ الدول بارتقائه العرش وذلك عن طريق قناصلهم ، واعداً باحترام المعاهدات السارية المفعول بكل دقة ...).[2]

وبفعل عدم التأييد الكامل لتوليه حكم الولاية لم يكن للباشا الجديد نشاط واضح في نواحي الحكم الأخرى بسبب عدم الاستقرار ، فنجده يسارع منذ توليه إلى محاولة القيام بأعمال من شأنها كسب تأييد الأهالي، فقام (بإعطاء المحتاجين من أهل البلاد مقداراً من

(1) في تولية باشا القرمانلي : أنظر حسن الفقيه حسن ، **اليوميات الليبية** ، 1832-1835م ، تحقيق : عمار جحيدر ، ج2 مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2001م ، ص 52.

(2) شارل فيرو ، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي** ، الكتاب الثاني ، نقلها عن الفرنسية ، محمد عبد الكريم وافي ، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1973م ، ص 621.

الشعير قدره نصف ويبه)[1] كذلك حاول ربط الإيالة بنشاط تجاري مع أقاليم السودان ، ونجح في العديد من المشاريع التجارية وحاول التخطيط لزراعة أراضي لم تزرع من قبل أيضاً، وتشكيل قوات نظامية مسلحة ورغم سوء الأحوال في هذه الفترة إلا أن الحركة التجارية بين ميناءي بنغازي وطرابلس شهدت نوعاً من النشاط مثلاً قَدِمت (... ثلاث مراكب من بنغازي شعير وبقر وغنم وغيره ...)[2]

من جانب آخر استمر على باشا القرمانلي في منح امتيازات لبعض التجار في سبيل الحصول على مبالغ مالية من خلال بيع التزام بعض المنتجات ، والسلع لهؤلاء فنجد مثلاً (العشية باع سيدنا على باشا قرمانلي لزمة الفول والدخان والرمانة والسنجة [من أدوات الوزن] إلى إبراهيم التونسي عاماً كاملاً مبدأه في 18 ذي الحجة 1248هـ بستمائة دور وجملتهم).[3]

ورغم قيامه بخطوات من شأنها تثبيت حكمه إلا أن مسألة التأييد والرفض لتوليه الحكم تباينت وتسببت في أزمة سياسية ؛ فأهالي المنشية والساحل وتاجوراء وجنزور رفضوا ولايته بينما نجد التأييد المطلق من بنغازي وما حولها ضمن إقليم برقة .

ففي اليوميات ترد إشارتين للتأييد المطلق الذي قدمه سكان برقة لتولي على باشا القرمانلي حكم الولاية الإشارة الأولى من خلال قدوم (الرايس على ولد الحوله من بنغازي في بريك قبطان كرينه على يوم عدد 19 وجاب جوز شكاير أوراق من عند الباي خليل باي ، باي بنغازي والمشايخ من درنة وبنغازي ... بأنهم مع سيدي على باشا ...)[4]

بينما تأتي الإشارة الثانية من خلال وثيقة تشرح اتفاق مشايخ بنغازي على الاتحاد وموالاة على باشا القرمانلي صاحب كرسي طرابلس ، وورد فيها (هذا ما تعاهدوا وتحالفوا عليه رجال مصراتة ورؤساء القبائل من بني غازي وهم ... وتحت أمره ونهيه يوالون من

(1) حسن الفقيه حسن ، **اليوميات الليبية** ، مصدر سابق ، ج2 ، ص 75.

(2) المصدر نفسه ، ج2 ، ص262.

(3) المصدر نفسه ، ج2 ، ص273 ، كذلك أنظر ص471.

(4)حسن الفقيه حسن ، **اليوميات الليبية** ، ج2 ، ص 188.

والاه ويعادون من عاداه ، وينصرونه على جميع من خالفه سواء كان مطلوباً أو طالباً غالب أو غير مغلوب ...)[1]

أما الجانب المعارض لتولية على باشا فيتمثل في المناطق القريبة من طرابلس ومن دار الحكم فأهالي المنشية والساحل وتاجوراء وجنزور رفضوا توليه ، كما رفضوا من قبلُ فرض الضرائب عليهم من قبل والده يوسف وفضلوا الالتفاف حول محمد باشا القرمانلي حفيد يوسف باشا ، ولم يتنازلوا عن تأييده حتى تدخُّل الدولة العثمانية مباشرة .

لقد عَبّر هؤلاء عن رفضهم لتولية على باشا القرمانلي في رسالة بعثوا بها إلى قنصل الإنجليز– والذي لم يغب ودولته عن هذه الأحداث– جاء فيها :-

(غير أن ولاية سيدي على لا تصلح بنا في جميع الأحوال حفظاً للنفوس والأموال ، ولِماَ نعلم منه من الجور وسفك الدماء ... فلا نرضوا به حاكماً علينا ... وطالبين الدولة العَلِيّة ومتضرعين إلى أرباب المناصب العثمانية...بأن يتفضلوا علينا بولاية سيدي محمد المذكور لما فيه من الصلاح لنا والسداد والفلاح وإلا بغيره بحسب النظر الدولة العلية المباركة السنية ... غره جمادى الثانية 1250هـ 1834م)[2]

وإنه من المؤكد أن التفاف هؤلاء حول محمد باشا مرده رغبتهم الحصول على امتيازات تعفيهم من الضرائب والديون التي لاحقتهم طيلة حكم يوسف باشا ، بينما أيد أهالي برقة الباشا على ، على اعتبار أنهم يريدون أيضاً الحصول على امتيازات تعفيهم من المبالغ والضرائب التي كان يوسف باشا يفرضها عند عجزه عن سداد أي مبالغ .

لكن هذه الانقسامات لم تكن تتباين بين الأقاليم فحسب بل أيضاً تباينت من خلال رجال الولاية المقربين من الباشا السابق ، فمثلاً نجد محمد بيت المال الذي كان يقوم بأعمال الدبلوماسية الخاصة بيوسف باشا – نجده يبعث رسالة إلى مصطفى باشا ذاكراً فيها (حضرة سعادة مولانا سيدي ... مصطفى باشا دام عزه وعلاه ... وطلبنا من

(1) المصدر نفسه ، ص836.

(2) أرشيف المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، ملف الوثائق الاجتماعية ، وثيقة رقم 102 ، سيختصر اسم الشعبة في الحروف الآتية أ– م– و– م– د– ت– ط

حضرة سعادته أن ينظر إلينا بعين الرأفة والحنانه ويرفع عنا يد سيدي على ويتفضل علينا بولاية سيدي محمد ... لتطمئن البلاد وترتاح العباد ...1251هـ 1835م)[1]

أوضاع الولاية بعد عودة الحكم العثماني:-

في خضم هذه الأحداث كان الباب العالي يراقب عن كتب ما تتمخض عنه النزاعات بين الفريقين المتخاصمين ولم تمنعه هذه المراقبة من التحرك لوضع آلية للتدخل السريع لحسم هذا الخلاف.

ففي تقرير من الصدر الأعظم إلى السلطان حول الأوضاع الداخلية في ولاية طرابلس أوضح بأن (... على باشا لا يمكن أن يكون حاكماً على طرابلس كلها فالأحسن حسب المصلحة أن تنتخبوا وتبعثوا أمير الإيالة عبداً من عبيدكم مقتدراً ومناسباً بسفن من الأسطول العثماني)[2]

كانت نظرة الباب العالي مردها إلى تزايد مطامع الدول الأوربية في منطقة شمال أفريقيا خاصة بعد تزايد أطماع فرنسا في تونس بعد أن طاب لها المقام في الجزائر وخوفاً من سقوط ولاية طرابلس في أيدي دولة أجنبية ومحاولة الحفاظ على ما تبقى من ممتلكاتها كان هذا التحرك إلا أنه كان ضمن خطة مسبقة؛ فأولاً بعث السلطان العثماني محمود عبد الحميد خان رسالة إلى حسين باشا باي تونس الذي أسهمت إيالته في إعادة الأسرة القرمانلية قديماً لحكم الإيالة بتاريخ 1250هـ - 1834م جاء فيه :-

(يكون المعلوم أن أمير الأمراء لإيالة طرابلس الغرب ... يوسف باشا دامت معاليه ، بما أنه قد طعن في السن ، وأصبح عديم الاقتدار على إدارة الأمور حدث من ذي مدة مناقشة وشقاق بينه وبين الشخص المقيم خارج الصور السيد محمد بيك وبهذا السبب قد وجهنا الإيالة المذكورة إلى عهدة نجل الباشا المسمى علي بيك)[3]

---

(1) أ- م- و- م- د- ت- ط، ملف وثائق غير مصنفه ، ملف 1.

(2) عمر على إسماعيل ، **انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا** ، 1795-1835م ، مكتبة الفرجاني ، طرابلس ، 1966م ص 513.

(3) الحبيب الفرجاني ، **الحضور العثماني بأفريقيا الشمالية ، قيام الدولة القرمانلية بالأناضول التركي والإيالة الطرابلسية**، دار الفرجاني، طرابلس ، 1997م ، ص 331.

وفي نفس الوقت نجد الباب العالي يقوم بأخذ الترتيبات لضمان إرجاع الولاية لسيطرته المباشرة فكانت هذه الإجراءات ضمن تقرير الصدر الأعظم إلى السلطان العثماني يشرح فيه بقية خطة يمكن بها الاستيلاء على طرابلس(... ولكن لا ينتبه على باشا إلى ما دُبِّر يَلْزَمُ أن يُرسَلَ له أولاً ما يطمئنه وأن تكتب له رسائل وفرمانات مآلها أن حضرة الخليفة يعطف على طرابلس وسيعمل كل ما يجب لرفع هذه الفتنه لأن محمد بيك والعربان الذين هم في الخارج يجب قيادتهم للطاعة ، وهذا يتوقف على مساعدات من الدولة العَليَّة)[1]

وفعلاً اتُّخِذت كل التدابير لذلك (في 4 مايو عام 1835م أبحر أسطول [عثماني] مكون من اثنين وعشرين سفينة إلى ميناء طرابلس، وعندما صعد على ظهر سفينة الأميرال مصطفى نجيب باشا ممثل السلطان، اعتُقل هناك، ونزل نجيب باشا معلناً لشعب طرابلس بأنه جاء ليقوم بمهماته في التحضير لاستقبال محمد رئيف باشا ...)[2]

كان هذا هو بداية العهد العثماني الثاني خضعت فيه ولاية طرابلس الغرب وبرقة وكافة الأقاليم رسمياً للحكم العثماني المباشر لكن المهم كيف استقبل أهالي طرابلس. وخاصة أعيانها هذا الحدث .

في سبتمبر عام 1835م وصل محمد رائف باشا إلى طرابلس كأول والٍ عثماني على ولاية طرابلس وكان لابد من معالجة كل الأمور، ووضع اللبنات الأولى لقيام الحكم العثماني المباشر في فترته الثانية وكان عليه أن يعالج الحركات الانفصالية التي تريد الانفصال ببعض أقاليم الإيالة عن الحكم العثماني والتي كان من ضمنها ما قام به كل من عبد الجليل سيف النصر وأخوه، وغومة المحمودي .

تم لعبد الجليل بسط سيطرته على المنطقة الواقعة من فزان إلى سرت، ورغم محاولة الولاة العثمانيون – الذين نصبهم الباب العالي لحكم الولاية بداية من الوالي محمد رائف إلى الوالي حسن باشا– الحد من نشاط عبد الجليل وتقليص نفوذه في منطقة فزان إلا أنه

(1) عمر على بن إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 515 .

(2) فرنشيسكو كورو ، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني** ، تعريب خليفة محمد التليسي ، دار الفرجاني ، طرابلس ، ص 27.

استطاع المضي قدماً في كسب التأييد الشعبي له إلى أن رأي الباب العالي استدعاء الوالي حسن باشا ، وتعيين على عشقر باشا والياً على الإيالة في سنة 1839م .

وقام عبد الجليل بإرسال عدة رسائل إلى الولاة العثمانيين رغبة منه في وضع حد لهذا الصراع ومحاولة إقرار السلام والأمن في منطقة فزان، ففي رسالة بعث بها إلى مصطفى قورجي أكد بأنه كان قد بعث إلى والي النعمة عدداً من الرسائل(وبعثت رسالة مع حسن بن نيران كان قصدنا من تلك الرسائل تقديم الطاعة والتماس رفع هذه الفتنة وتأمين راحة العباد ... 18صفر 1250هـ 1842م).[1]

وفي رسالة وردت إلى إسماعيل بك مساعد عشقر باشا ، وأكبر الضن أنها من حسن بن نيران الوارد ذكره في الرسالة الماضية يذكر فيها (... ليكون معلومكم أننا بعثنا فيما مضى رسالة للباشا وتعرفون أننا التمسنا الخدمة وتعهدت ذلك بالنيابة عن أخ عبد الجليل وهو حضر في هذا التاريخ من فزان قصده خدمة الدولة العَلِيَّة وراحة الفقراء ... حمداً لله لقد جرى ما كتب لكم وأحضر معه أحد أولاده لإرساله للباشا وكتب للباشا بأنه إذا كان يريد تقريبنا ... فليوفد أحد المقربين إليه للمفاوضة معه ... وإذا لم نجد استجابة لذلك فلا حول ولا قوة إلا بالله العظيم 15صفر 1258هـ – 1842م)[2]

وكان على عشقر باشا قد (... أجرى تعديلات على المطالب التي أوجبتها الخزانة مكتفياً بالضريبة السنوية ، وقَبِل [عبد الجليل هذه المقترحات وجنح للسلم لكن]... العرب قد رفضوا وقت الحصاد من عام 1839م دفع أية ضريبة واستؤنف العداء من جديد وقد هَزَم الأتراك عبد الجليل قرب مصراتة ...)[3] ، ورغم التلاحم بين الجانبين في أكثر من مناسبة والتدخل الإنجليزي خاصة لجمع الطرفين للتفاوض إلا أن هذا لم يمنع الوالي من المضي قدماً في القضاء على عبد الجليل .

(1) أ – م – و – م – د– ت –ط، ملف عبد الجليل سيف النصر ، رقم 3 .

(2) المصدر نفسه .

(3) كوستانزيوبرنيا ، **طرابلس من 1510–1850م** ، تعريب خليفة محمد التليسي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة ، 1995م ، ص297.

وفي رسالة بعث بها محمد أمين باشا والي طرابلس إلى السلطان العثماني يشرح له فيها التدخل الإنجليزي في شؤون البلاد الداخلية سنة 1842م قائلاً : (... وقد أفادني غاليوني الإنجليزي بأنه لو لم تعزل الدولة العثمانية على عشقر باشا من منصبه كوالي على طرابلس ، فقد كان في نية الحكومة الإنجليزية نصب محمد بيك القرمانلي على طرابلس في مكانه ، وأن القصد من تدخل الإنجليز في هذه القضية هو تنفيذ أغراضهم ومصالحهم ، وليس لهم أي حق في التدخل في أمور البلاد الداخلية غير مصالحهم التجارية ....).[1]

في نهاية المطاف تمكن الوالي على عشقر من القضاء على عبد الجليل قبل عزله في تقرير بعث به إلى الباب العالي أكد الوالي فيه ذلك قائلاً (... إن الخائن الشيخ عبد الجليل شيخ فزان الذي بينتُ سابقاً ومؤخراً ، وقيل هذه المرة في معروضات خادمكم ...خرج منذ اثني عشر عاماً من تحت الطاعة ... ثم تجرأ حاشا ثم حاشا على اتخاذ عنوان السلطان لنفسه ... انتزع أخوه سيف النصر من فزان وضم إلى حكمه أهالي البلاد إلى غاية ورفله ... فإن الجيش الملكي ... قام في الساعة الثالثة من يوم السبت الثامن عشر من شهر ربيع الآخر قام بهجوم عام على استحكامات ومتاريس الأشقياء المذكورين [ثم] ... في الساعة السادة تمكنوا من إزالة وقتل عبد الجليل وسيف النصر وحز رأسيهما ... 3جمادي الأولى 1258هـ -1842م)[2]

وقد تم للوالي على عشقر إنجاز هذه المهمة مع إنتهاء فترة حكمه وقدوم الوالي الجديد محمد الباشا (... فهذا منشور مسطور وخطاب معظم مبرر وظهير ... صدر عن المقام العالي ... عبده بشير محمد باشا ... ويليه إعلامكم أن موجب الكتب إليكم ... أنعم علينا سلطان السلاطين ... وفرضه بولاية طرابلس الغرب ... 11 جمادى الآخر 1258هـ-1842م)[3]

(1) عمر على بن إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 520 .

(2) أ – م – و – م – د- ت – ط ، ملف عبد الجليل سيف النصر ، رقم (1) ، ترجمة : عبد السلام أدهم .

(3) أ – م – و – م – د- ت – ط ، ملف نواحي إدارية ، رقم (5) ، وثيقة 119.

وكان عبد الجليل قد استولى على إيرادات فزان من سنة 1251هـ إلى سنة 1257هـ الموافق 1835-1841م وتم استرجاع هذه الإيرادات في 10ذي الحجة سنة 1259هـ 1843م والمبينة كما يلي :-

جدول (1) إيرادات منطقة فزان التي استولى عليها عبد الجليل سيف النصر

المنطقة	الإيرادات
الجفرة	2310قرشاً
البوانيس	2537 قرشاً
وادي عتبة	3325 قرشاً
وادي الشرقية	6343 قرشاً
وادي مرزق	1703 قرشاً
المجموع	31554 قرشاً

المصدر : أ – م – و – م – د- ت- ط ، ملف نواحي إدارية رقم 116.

وكان إرجاع هذه الإيرادات سبباً في إعمار المنطقة فيما بعد، ولم يتوقف الأمر هذا بل بعد هذا التاريخ بعشر سنوات استمر إعمار المنطقة والاستفادة من رد بعض الأسلاب التي نُهبت في فترة عبد الجليل، ففي رسالة تم الحديث فيها عن أنه (... لما استولى الشقي عبد الجليل على إيالة فزان وفي أيامه كثر ظلمه إلى العباد... وفي ذلك الوقت ضاعت العقود ومن الجملة ضاعوا عقود بعض المساجد وبسبب ذلك ضم نخيلهم إلى النخيل المخلف من الولاة السابقين، وصار يأكل منه إلى استيلاء الدولة العَلِيَّة على الإيالة الفزانية صار مع جملة النخيل... إلى الميري... صار خراب بعض المساجد في مركز القائم قامية... ومن فضل وإحسان حضرة مشيرتكم بإفراج مقدار ألف وخمسمائة نخلة من نخيل الميري ليكون وقفاً على المساجد المعطَّلة...1269هـ -1853م)[1]، أي أن النخيل الموقوفة على المساجد والتي تتبع الولاة السابقين تم ضمه إلى الإيرادات الخاصة بخزينة عبد الجليل

(1) أ – م – و – م – د- ت- ط ، ملف عبد الجليل سيف النصر ، وثائق غير مصنفة .

مما سبب في تعطل وخراب المساجد، ولقد ساعد هذا الإجراء في تحسن أوضاعها بعد هذه الرسالة، وتمَّ الاستفادة من مبالغ الميري التي تعود إلى خزينة الإيالة، ومنطقة فزان خاصة.

انتهى عبد الجليل ، ووصل محمد أمين باشا السلطة وكان عليه أن يقضي على عدة انتفاضات والعديد من الزعامات التي حاولت الانعزال ببعض المناطق من الإيالة خاصة منطقة الجبل الغربي، ونذكر هنا بأن فترة محمد أمين باشا شهدت عدة انتفاضات وتحركات انفصالية عن حكم آل عثمان المباشر لها.

فمنطقة الجبل الغربي لم تستقر حيث شهدت انتفاضات وتحركات ضد الولاة العثمانيين بعد عودة القادة المنفيين والذين نفتهم الدولة العثمانية إذ بعد عودتهم من منفاهم بطرابزون في تركيا قاموا بإشعال الانتفاضات ، وهذا ما قام به(... الشيخ مولود بن شقرون ... بعد ما تمكن من الدخول إلى الجبل الغربي ، وإشعال نار الثورة فيه من جديد في 4 أغسطس 1844م ، بعد أن تمكن من الدخول إليه عن طريق جربة).[1]

لكن الباب العالي كان دائماً حريصاً على فرض وبسط السيطرة على كامل مناطق الولاية، وقام الوالي محمد أمين باشا بتعيين أحمد باشا أميراً للواء الجبل الغربي ، وقام الأخير بعمليات عسكرية واسعة أدت إلى تهديم أكثر من 31 قصر كانت تقع في ككله، والأصابعة ويفرن، ففي وثيقة أولى تشرح خسائر الجيش التركي في معركة (الطاحونة بككلة بتاريخ 7 صفر 1264هـ والبالغة 27 قتيل و 114جريح)[2]

أما الوثيقة فموضوعها يتعلق بمعارك الجبل الغربي وثورته عام 1259هـ 1843م، والتي وجه الوالي محمد أمين باشا تقريراً للباب العالي – بناءً عليها – حول ما تم تهديمه من قصور، وما جُمع من أسلحة بالجبل الغربي في 7 ذي القعدة 1260هـ – 1844م ومُحصلتها ما يلي:–

(1) محمد أحمد الطوير ، **الانتفاضات الوطنية ضد الحكومة العثمانية في عهد الوالي محمد أمين باشا ، (1842–1847م) في طرابلس**، مجلة البحوث التاريخية ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، س7 ، ع1 ، 1985م ص 178.

(2) أ – م – و – م – د– ت– ط ، **ملف عبد الجليل سيف النصر** ، ملف رقم 7وثيقة رقم 212 ، 1848م.

(31 قصر ، هُدِّمت في الرجبان – الحرابة – الرحيبات . 858 بندقية ، صُودرت من ككلة . 679 بندقية ، صُودرت من فساطو).[1]

وبسبب هذه العمليات قام مجموعة من وجوه القبائل التي تمردت ضد الوالي بإجراء الصلح من خلال التفاهم على دفع مبالغ مالية إلى خزينة الولاية كما فعل ذلك كل من (... الشيخ عبد العظيم بن أحمد الصويعي والشيخ محمد بن أحمد الصويعي من طرف قبيلة المرابطين والصيعان ... بأن يتم دفع 2500محبوب استنبولي في كل سنة ... على قسطين ... والتزام المذكوران بإعطاء ستة عشر شخصاً رهائن من رؤساء قبائلهم)[2]، وبهذه الطريقة ضمن الوالي عدم العودة لمثل هذه الانتفاضات بضمان الرهائن وكذلك تم له بسط السيطرة على منطقة الجبل .

لذا نرى أهالي الجبل الغربي يقدّمون الولاء والطاعة بعد هذه الإجراءات الصارمة وضمَّنوا ذلك رسالة إلى الوالي جاء فيها (... لماً أن تقرر من أهالي الجبل الغربي الواضعين أسماءهم وطوابعهم أعلاه من عدم الخلاف ... ومبايعتهم على الخدمة والطاعة للدولة العَلِيَّة وتأكيدهم ذلك بالقسم وأن لا يفعلوا فيما يأتي فساداً وإذا حل بينهم مُفسد قبضوا عليه وأتوا به على المأمور المنصوب من قبل الدولة العَلِيَّة ... 24من شعبان 1258هـ – 1842م).[3]

أما غومة المحمودي زعيم قبيلة المحاميد فإن له قصة أخرى في ثورة الجبل ، فقد كان شخصية مرموقة ومعروفة وكان قد (استجاب لنداء الوالي التركي (مصطفى نجيب باشا) ففي يوليو سنة 1835 م قَدِم إلى طرابلس صحبة وفد من قبائل الجبل الغربي ليعبر عن ولائه ... وما أن غادر الوفد المدينة حتى أُلقى القبض عليه وأودع السجن).[4]

---

(1) أ – م – و – م – د– ت – ط ، وملف عبد الجليل سيف النصر ، الملف رقم 7وثيقة رقم 7 ، وثيقة رقم 210.

(2) محمد أمحمد الطوير ، **الانتفاضات الوطنية ضد الحكومة العثمانية في عهد الوالي محمد أمين باشا** ، مرجع سابق، ص 186.

(3) أ – م – و – م – د– ت– ط ، ملف غومة المحمودي ، وثائق غير مصنفة .

(4) نيكولاي إيليتش بروشين: **تاريخ ليبيا الحديث ، منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين** ، ترجمة : عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1991م ، ص 266.

لكن الوالي العثماني محمد رائف باشا قام بإطلاق سراحه بعد ذلك وما توالت أن انقلبت الأحداث بعد إعلان المحاميد الثورة على الحكم العثماني ، وبعد سجال بين الولاة طاهر باشا وعلى عشقر باشا تمكن الوالي محمد أمين باشا أخيراً من القبض عليه بعد أن راوغه ووعده بأن يكون حاكماً على الجبل الغربي .

وتمَّ نفي غومة بعد ذلك من خلال رسالة من الصدر الأعظم المرفقة برسالة والي ودفتر دار طرابلس الغرب حول نفي الشيخ غومة وأعوانه: (رأى السلطان المذكور مع تذكرتكم ووافق على إبعادهم إلى طرابزون لأنهم لم يعترفوا ولم يشكروا النعم السلطانية لهم، لهذا نوافق على استبعادهم إلى طرابزون ... لأن لا يرجعون مرة أخرى أو يضعوا رجلاً على أرض طرابلس ... 27 ذي القعدة 1257هـ الموافق 1841م)[1] . وأُردف هذا القرار بقائمة (لعدد سبعة وسبعين شخصاً من المشتركين في ثورة غومة تمَّ إبعادهم بحراً إلى سلانيك).[2]

لكن غومة ما لبث أن عاد في وسط الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية (... في 1855م وإبان حرب القرم تيسر لغومة الذي كان رهين الأسر في طرابزون أن يفر ويختفي في تونس)[3]ولكن الوالي عثمان مظهر باشا سارع إلى الكتابة لباي تونس طالباً منه عدم إتاحة الفرصة لبقاء غومة في تونس بعد ورود رسالة إلى الباب العالي في 15من مارس 1855م في خصوص غومة جاء مما جاء فيها (وإذا رأى مقام وكالتكم السامي من المناسب فليكتب إلى حضرة الدولة والى تونس فيأمر بإلقاء القبض على الأشخاص المذكورين وإرسالهم إلى الأستانة ...). [4]

وردَّ باي تونس برسالة جاء فيها :- (في شأن الخارج عن الطاعة غومة ... وبلغ جناحكم أنه مقيم عند بني زيد قاصداً ابلاد الجريد فطلبتم ما يجب ... والمعروض لجنابكم العزيز أن هذا الخارج لما بلغنا وصوله لطرف عمالتنا بادرنا قبل ورود مكتوبكم الأعز

(1) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملف غومة المحمودي ، الملف رقم 7وثيقة رقم 209.

(2) أ – م – و – م – د- ت ، ط ، ملف غومة المحمودي ، وثائق غير مصنفه رقم 256.

(3) بروشين ، مصدر سابق ، ص 287.

(4) أ – م – و – م – د- ت – ط ،ملف غومة المحمودي ، الملف رقم22 ، وثيقة رقم 63 .

بالمكاتبة لأهل تلك الأطراف بالتحذير والتهديد من قبوله ... محمد باشا باي تونس 1856م).[1]

رأى الوالي عثمان أن بقاء غومة طليقاً يسبب خوفاً للولاية بحيث لو تمكن من العودة إليها سوف يؤجج نار الثورة من جديد ، لكن غومة استشعر الخطر فكتب رسالة إلى باي تونس جاء فيها : (معروض عن حضرة الوزير ... رأس إيالة تونس سيدنا محمد باشا ... والعبد الفقير قدَّر الله علينا بالنفي مدة ثلاثة عشر سنة وطلبتُ العفو بكل الوجوه ... وحيث لم يصير لنا عفو وجب علينا الفرار ... حتى نزلت عن إقليمكم المعمور ، دخلنا على أوطاننا وأرسلنا إلى حضرة والي طرابلس نوري مصطفى باشا أن يأذن لنا في الدخول بالراحة ، ووقع لنا منه المنع ... 1856م) .[2]

لكن بعد ذلك بسنتين تمكن غومة من الدخول إلى الولاية وحاول الوالي عثمان باشا أن يسيطر على الموقف فأمر بأن يتم إخراج غومة من الولاية خاصة وأنه بدأ بالزحف على غريان ، والمنطقة المحيطة بطرابلس ، ولم يستطع الجيش أن يحسم الموقف لمصلحته في بداية الأمر لدرجة أنه تم إبلاغ الوالي بأنه بعد توجيه (..صالح بن قدور ومعه جانب والزماميل بقوادهم لإخراج غومة من العمالة طوعاً أو كرهاً ... والذي بلغنا عدم اجتهاد الجميع في ذلك ... فتوقفنا لأننا إننا إن أعطينا الأمان فما صنعنا شيئاً ، وصار سعينا عبثاً ...1858م).[3]

وإزاء هذه الظروف ورغبة من الوالي عثمان باشا في القضاء على غومة وكل الاضطرابات التي أحدثتها عودته قام بتوفير كل المتطلبات التي أوضحتها رسالة شرحت المبالغ والكيفية التي يتم القضاء بها على كل هذه الاضطرابات والتي جاء فيها (... روى في السابق هنا أن غومة المعهود لما ولَّى مهزوماً من تونس ... كان من الأمور الجلية وصل إلى المكان المسمى غات ، والكائن على بعد عشرة أيام من فزان والمفهوم أنه سيشن من

(1) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملف غومة المحمودي ، الملف رقم 6وثيقة رقم 147.
(2) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملف غومة المحمودي ، الملف رقم 6وثيقة رقم 149.
(3) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملف غومة المحمودي ، الملف رقم 6وثيقة رقم 151.

هناك غارة على فزان ... فإننا سنضطر مؤقتاً إلى سوق قوة عسكرية من هنا ... وفي هذه الحالة لا يخفى عليكم بأننا نلتمس الحاجة على مبلغ وفير من المال ... لمدنا في أقرب وقت سريعاً وعاجلاً بمبلغ 7000الآف كيسه(*)... 1858م) .(1)

كان الوالي عثمان باشا قد اتخذ التدابير للقضاء على حركة غومة المحمودي وذلك بالإيعاز إلى معاونه مصطفى صدقي باشا وأمير لواء الجبل باتخاذ كافة الترتيبات لمفاجأة غومة في منطقة درج عند إحدى الطرق المؤدية لغدامس .

حاول غومة – بعد حصار مصطفى صدقي له في هذه المنطقة – اللجوء إلى منطقة آمنة وذلك (...بالصعود إلى منطقة آمنه وذلك (..للقاره المحاذية من خلال الممر الذي كان قد أعده خصيصاً بها لمثل هذه المفاجأة، غير أن طلقة بندقية شخص مجهول أصابته قبل أن يصل إلى القارة فسقط صريعاً، وكان ذلك يوم الخميس 10من شعبان 1274هالموافق 26من مارس 1858م). (2)

وبعدُ فإن الولاية شهدت في مجملها اضطرابات أخرى في عديد جهاتها ، ففي فزان أُخطر الوالي محمد أمين باشا بأن (...بعض أناس أشقياء من أهالي الشرقية بفزان ... حتى آل أمرهم للطغيان والخروج عن طاعة مولانا السلطان...).(3)

كذلكم الإبلاغ عن (... أنه يوم أربعة من رمضان راحلين أولاد سليمان من بلدة زلة إلى ... بلد أهل الخلاف بلدة يقال لها أم الأرانب ... ربنا يحبسهم في بلد أم الأرانب 1844م).(4)

إضافة إلى ذلك تنبه الوالي محمد أمين باشا لمنطقة برقة وسارع إلى إرسال رسالة إلى قائم مقام بنغازي في 19 جمادي الأولى سنة 1260هـ -1844م جاء فيها (... بشأن

(*) كيسه : تعادل 50قرش .

(1) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملف غومة المحمودي ، وثائق غير مصنفه، رقم 284.

(2) محمد أمحمد الطوير ، **مقاومة غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب 1835–1858م** ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، ليبيا ، ط1 ، 1955م ، ص 292-293.

(3) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملف غومة المحمودي ، الملف رقم 4، وثيقة رقم117.

(4) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملف غومة المحمودي ، الملف رقم2 ، وثيقة رقم 41.

اتخاذ الإجراء المؤدي لاستئصال شأفة قبيلة أولاد سليمان ...وجوب الزحف عليهم في الحال ... ببعض المشاة ... فيمكن ذلك بتعيين صاحب العزة بكر بك وضابط آخر ذو كفاءة من ضباط عساكر الفرسان لقيادة خمسمائة من خيالة العربان ...فلا يجوز ترك بنغازي خالية من الحامية لأنها معاذ الله إذا حدثت هناك أي مشاغبة ستسري إلى فزان ... كما بعثنا لكم بقية ... المهمات وأربعة آلاف كيله شعير بموجب الإيصالين المرفقين ...).[1]

كذلك كان الولاة ينبهون قادة المناطق إلى ضرورة ضبط الأمن ، وملاحقة الممتنعين عن دفع الضرائب ، مثال ذلك ما فعله الوالي أحمد عزت باشا بأن بعث رسالة إلى قائم مقام الخمس يطلب منه مطاردة قبيلة الرحايمية أينما كانوا ، والقبض عليهم بسبب اتهامهم بقتل محمد المريض ، ورفض دفع الضرائب 1266هـ -1850م جاء فيها :-

(..إنه ورد مضبطة من مجلس ترهونة بخصوص أهالي قبيلة الرحايمية وما تبين منهم من الشقاوة والسعي بالفساد وامتناعهم عن إعطاء الأموال الأميرية ، والعشار الشرعية التي تُخصم ... وعند ورود المضبطة المذكورة قُريت بمجلس كرسي الإيالة ولدى المذاكرة أن بقوة وسطوة الدولة العَلِية صار الانتقام من الذين كانوا في الشقاوة سابق ، وصارت جميع نواحي الإيالة شرق وغرب تحت الطاعة ومرتاحين ... يجب الملاحظة في الأسباب الموجبة لمسكنهم فإن سلموا أنفسهم طوعاً فيها، وإن امتنعوا بعد النصيحة فيكون جبراً... 1266هـ)[2]

إذاً تعرضت جُل الولاية لعديد الحركات والانتفاضات وهي ردة فعل طبيعية لتغييب السلطة العثمانية للدور المحلي عند استحداث المناصب في بداية سيطرتها على المناطق، وعدم إشراك الأعيان الموالين للأسرة القرمانلية أو المستفيدين من مناصبهم إبان حكمها في الحكم الجديد، ولقد كانت هناك تنظيمات للجيش ساعدت في القضاء على كل الانتفاضات كذلك وفَّر الولاة قدر الإمكان كافة الإمكانيات من أجل ردع التجاوزات

(1) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، **ملف غومة المحمودي** ، الملف رقم4 ، وثيقة رقم 99، ترجمة : عبد السلام أدهم.
(2) المصدر نفسه ،وثائق غير مصنفه.

والقلاقل ، ففي رسالة بعث بها الوالي محمد أمين باشا إلى قائم مقام بنغازي ، نَّبه الوالي وبأسلوب عنيف إلى ضرورة ردع كل التجاوزات والقلاقل قائلاً : (أبعث إليك بالترجمة العنيفة للرسالتين الواردتين من الباشا المومى إليه أرسل لهذا الجانب مائة وسبعة عشر شخصاً من العربان مع ستمائة وأربعة وسبعين رأساً من الإبل مرفقين بموظف ، ولما تبلغكم رسالتنا وتطلعون على أسباب الشغب الذي قام به عربان سرت وبنغازي والعواقير ... وإذا حدث في ذلك الجانب مشاغب مثل هذه تُسارعوا مثل الباشا (*) المذكور لإجراء اللَّازم وتكتبوا لنا بالواقع ... سنة 1262هـ -1846م). (1)

وبالإضافة إلى ما تقدم جرى تنظيم الجيش وجعل معاشات وتعيينات منتظمة الدخل وتذكر وثيقة (أن في خلاصة ... تحريرات سعادتكم تذكروا أنكم أرسلتم سندات العسكرية فيما أخذوه في سنة تسعة وخمسين وستين من معاش وتعيينات فإن السندات المذكورين وصلوا ...1269هـ -1853م)(2)

إضافة إلى المعاشات والتعيينات تم إنشاء ثكنات عسكرية في جميع أنحاء الولاية للمحافظة على الأمن بعضها قائم من قبل ، والبعض الآخر أنشئ في فترة لاحقة ، فتم إنشاء ثكنة عسكرية ومخفر وطاحونة فرن للجنود بمرزق وذلك (... بأن أهالي الثلاثة عشر قضاء التي تتألف منها القائم مقاميه المذكورة طرح عليهم بالتعديل وهم مسرورين مبلغ 96750قرش ،وهي المصاريف المقدرة لترميم المباني الخربة وإنشاء ثكنة جديدة وإسطبل بهائم ، وبناء مخفر في السوق وطاحونة وفرن للعساكر ... ولما صدر الأمر الملكي الكريم بالموافقة فقد أرسلنا لكم صورة منه لجباية مبلغ الـ 96750قرش مع ضريبة سنة 1262هـ وإرسالها للخزينة الجليلة 7 رمضان 1263هـ 1847م) .(3)

وكانت هذه الثكنات تضم خيرة الفرسان نواة الجيش العثماني الذي يقوم بالدفاع عن المناطق في جميع نواحي الولاية وكان مكون من :

(*) حسن باشا قائم مقام فزان .

(1) أ – م – و – م – د- ت ،ط ،ملف وثائق غير مصنفه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق.

أولاً: المقاتلون المحليون الذين يضمهم الولاة من جميع مناطق الإيالة ، فمثلاً تتحدث الوثيقة عن عدد المقاتلين من أهل غربي البلاد الذين كانت تجندهم الدولة العثمانية لمحاربة أهل الدواخل من الإيالة:

(إن المطلوب من أهالي الزاوية الغربية ألف وخمسة ماية ما بين سبيب(*) وتريس ... وعند بلوغنا غريان كشف عن قيود دفترهم باشا ووجد منهم اثنين وستين فارساً وأربعة ماية وأربعة وثمانون تراس الجملة 546 صار الباقي 674 من أهالي الزاوية ... 20شوال 1271هـ -1855م). (1)

ثانياً: العساكر النظاميون من الألبان وغيرهم والذين يأتون من مناطق مختلفة من الدولة العثمانية حيث استَدْعى الوالي مصطفى نوري باشا بعضاً منهم في رسالة إلى ناظر الحربية بالأستانة الذي رد(...بناء على شرف [ورود الإشعار السامي] بإرسال الطابورين من العساكر الملكية الموجودين في بروزة (**)... وعدى ذلك تنظيم ألف جندي نظامي من ألبانيا وثلاثة طوابير من الجنود النظاميين... [و] إرسال خمسة آلاف كيسة نقود ... وعشرين ألف كيله حنطة ... 20ذي القعدة 1271هـ 1855م)(2)وذلك لأن بنيتهم قوية ومشهود لهم بالشجاعة ، ويحتاجهم الوالي في فرض الأمن والسيطرة على أهالي الجبل خاصة ، وعادة ما يأتون بتموينهم الكامل ، ومرتباتهم ، أي أنهم يمثلون شكل قوات خاصة نظامية للتدخل في الظروف الحرجة .

إذن صار بسط السيطرة العثمانية على الولاية ، وبرغم هذه القلاقل ، فإنها شهدت تنظيمات إدارية جديدة وشهدت أيضاً تغير سياسة الولاة تجاه الأهالي وشهدت كذلك نمواً اقتصادياً فعملية بسط السيطرة ساعدت على استقرار العمليات الاقتصادية ، ونُظمت في شكل آليات مرتبة تتعلق بالجوانب الحياتية المعاشة خاصة بعد استقرار عملية تعيين الولاة بعد سنة 1842م.

(*) خيالة .

(1) أ – م – و – م – د- ت ،ط ملفات الضرائب ، وثائق غير مصنفة .

(**) بروزة : إحدى القواعد العثمانية على الإدرياتيك.

(2) أ – م – و – م – د- ت ،ط ، ملفات الضرائب ، وثائق غير مصنفة .

الخاتمة

من خلال ما تقدم أمكن التعرف على الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في الفترة موضوع البحث ورأينا كيف كانت التجاذبات المحلية سبباً في زيادة الصراع بين أفراد الأسرة القرمانلية مما تسببت في تدخل الدولة العثمانية مرة أخرى والعودة لحكم ولاية طرابلس في فترة زمنية اصطلح على تسميتها بالعهد العثماني الثاني الذي حرص على الحفاظ على الولاية خوفاً من خروجها من سيطرته بعد التهديد الأوربي لجيرانها كما حصل عندما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م وفيما يلي بعض ما توصل البحث إليه :-

1- تعرضت ولاية طرابلس الغرب لعديد الحركات والانتفاضات نتيجة تغييب الدور المحلي للأعيان الموالين للأسرة القرمانلية والمستفيدين من مناصبهم إبان حكمها عند الولاة العثمانيون .

2-وفَّر الولاة قدر الإمكان كافة الإمكانيات من أجل ردع التجاوزات والقلاقل والانتفاضات.

3- استعان الولاة بالدولة العثمانية في القضاء على هذه الفتن من خلال تقديمها الأموال والجنود الذين قَدِموا من مختلف أنحائها .

4-من ضمن أسباب هذه الثورات قضية الامتناع عن دفع الضرائب وتهرب قبائل الدواخل خاصة من تسديدها .

5- اعتمدت الدولة العثمانية وولاتها في الولاية على أسلوب القتل والسجن والنفي للتصدي للمتمردين وقيادات الانتفاضات ، وهذا الأسلوب أدى إلى انصياع بعض القبائل وقبولها بدفع الضرائب المفروضة أحياناً .

6- تم تنظيم المؤسسة العسكرية من خلال تنظيم معاشات الجنود والقيام بالتعيينات المنتظمة فيها وإنشاء ثكنات عسكرية في جميع أنحاء الولاية وتموين الجيش ذاتياً عن طريق إنشاء أفران الخبز وطواحين الدقيق .

7- استقرت الظروف السياسية نوعاً ما بعد تحديد فترة تعيين الوالي بعد عام 1942م بحيث نتج عن ذلك الاتجاه نحو القضاء على التمرد أينما وجد ومحاولة إيجاد أسلوب للتعامل معها واستقطاب الأعيان لصالح الولاة ضمن الإصلاحات العثمانية .

المراجع والمصادر

أولاً: الوثائق :

- أرشيف المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس: الملفات :

1- ملف الوثائق الاجتماعية ، الوثيقة رقم 102.

2- ملف وثائق غير مصنفة ، الملف رقم 1 .

3- ملف عبد الجليل سيف النصر ، الملف رقم 3، الملف رقم 1 الملف رقم 7 ، الوثيقة رقم 212.

4- ملف نواحي إدارية الملف رقم 5 ، الوثيقة رقم 119.

5- ملف غومة المحمودي، وثائق غير مصنفة، الملف رقم 7 ، الوثيقة رقم 209، الملف رقم 22 ، الوثيقة رقم 62 .

الملف رقم 6 ، الوثائق ذات الأرقام 147-149-151.

الملف رقم 2 ، الوثيقة 41.

الملف رقم 4 ، الوثيقتان 117-99.

6- ملف الضرائب ، وثائق غير مصنفة .

ثانياً: المصادر العربية :

1. الفرجاني، الحبيب، الحضور العثماني بأفريقيا الشمالية، قيام الدولة القرمانلية بالأناضول التركي والإيالة الطرابلسية، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1997م .
2. حسن ،حسن الفقيه ، اليوميات الليبية ، 1832-1835م، تحقيق: عمار جحيدر، الجزء الثاني ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2001م.
3. إسماعيل، عمر، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ، 1795-1835م ، مكتبة الفرجاني، طرابلس ، 1966م .
4. الطوير ، محمد أمحمد، مقاومة غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب 1835-1858م، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولي ، 1955م

5. الطوير ، محمد أمحمد ، الانتفاضات الوطنية ضد الحكومة العثمانية في عهد الوالي محمد أمين باشا، (1842-1847م) في طرابلس، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، السنة السابعة ، العدد الأول، طرابلس، 1985م.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

1. فيرو، شارل ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، الكتاب الثاني ، نقلها عن الفرنسية ، محمد عبد الكريم وافي ، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1973م
2. كورو، فرنشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني تعريب خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، د ت.
3. برنيا،كوستانزيو ، طرابلس من 1510-1850م ، تعريب خليفة محمد التليسي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995م .
4. بروشين ، نيكولاي إيليتش: تاريخ ليبيا الحديث ، منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م .